



بمناسبة يوم الزراعة العربي
27 سبتمبر 2014

عرض كتاب: "تحديات الأمن الغذائي العربي"
د. الصادق عوض بشير

إعداد: م.زراعي/ عمار حسن بشير عبدالله
إدارة الأمن الغذائي – وزارة الزراعة والري
ahbab6996@hotmail.com



البعدان السياسي والتنفيذي في معضلة تحقيق الأمن الغذائي العربي

تبدو معادلة تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بسيطةً وغير معقدة إذا وضعنا في الاعتبار أن بعض الدول العربية تتمتع بالإمكانات الزراعية والبشرية ووفرة المياه، فيما تحظى الأخرى بوجود النفط والغاز الذي يوفر الأموال اللازمة لإنتاج ما نحتاج إليه من الغذاء، لكن الأمر ليس بهذه السهولة، فقد لازم الفشل تنفيذ كل المشروعات التي أُفِرَّتْ عربياً في هذا المجال، والسبب يعود إلى أن معادلة إنتاج الغذاء ليست في يد الخبراء وحدهم ولكن تحتاج لإرادة سياسية تقف في وجه نفوذ الدول الكبرى التي تسيطر على سوق الغذاء وتتحكم بالتالي في مصير الشعوب الأخرى حتى لا تملك قرارها .

وفي هذا الإطار، يقول د.الصادق عوض بشير في كتابه «تحديات الأمن الغذائي العربي» المكون من ستة فصول، إن الوطن العربي لا يملك المخزون الاستراتيجي الكافي من الغذاء، الذي يجنبه الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية والضغط السياسية، الناجمة عن استخدام بعض القوى الكبرى للغذاء كسلاح لتحقيق بعض أهدافها في العالم العربي، فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره ومن لا يملك قراره لا يملك مصيره ويجد نفسه شاء أم أبى ضحية لعبة الأمم.

ويضيف أنه في عالم اليوم الذي يَعْجُ بالصراعات المتكررة على مدار الساعة تتخذ الدول الكبرى أحياناً من الغذاء سلاحاً سياسياً للضغط على هذا البلد العربي أو ذاك أو التدخل في شؤنه الداخلية لخدمة أهدافها ومصالحها الأجنبية وإملاء الشروط لتمرير الأجندات الخاصة.

ويوضح أن استخدام الغذاء كسلاحٍ سياسي ظهر للضغط على الدول عن طريق إعانات القمح الأميركي المقدمة لمصر، فمثلاً في 1994 فُرِضَ على مصر زراعة الفراولة كسلعةٍ للتصدير، على حساب زراعة القمح المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد. والفراولة معروفةٌ بشراحتها لمياه الري، فماذا كانت النتيجة؟ اضطرت مصر إلى استيراد ستة ملايين طن من القمح، ولم تستطع في نفس الوقت من تصدير سوى سبعة أطنان فقط من الفراولة.

ويقول الكاتب إنه من أجل متطلبات البقاء والرفاهية، وضرورات الأمن الاستراتيجي العربي - الذي عرف بهشاشته وضعفه أمام الاختبارات الصعبة - تتعين الحاجة الماسة لدعم الأمن الغذائي. ويضيف إن سر صمود الأمن الاستراتيجي يكمن في الأمن الغذائي، في منطقةٍ جغرافيةٍ (الشرق الأوسط) تعتبر من أكثر وأهم مناطق

العالم عرضةً للتهديد والأطماع والغزو والتدخلات الأجنبية، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها ومخزونها من النفط والغاز.

ويرى كثيرٌ من المراقبين - حسب الكاتب - أن هنالك تغييراً مذهلاً بدأ يَنكشِفُ في أسواق الغذاء العالمية، وصفوه (**بصدمة النفط التي تؤثر على الطعام في العالم**). وهنالك من يرى أن هذه الدول قد تَجِدُ في استثمار أموالها في بناء الأبراج السكنية والتجارية العالية أو أسواق الأوراق المالية أو المضاربات في البورصات، ما يعود عليها بجدوى اقتصادية أفضل من الاستثمار في الإنتاج الزراعي والحيواني، والذي يمكن شراؤه من الخارج.

ويقول عوض إن تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق شراء السلع الغذائية بدلاً من إنتاجها، سيظل سيفاً مسلطاً على رقاب هذه الدول العربية. الوطن العربي يملك الكثير من الموارد الطبيعية، ومقومات إنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني، ولكن هذا الغذاء أقل بكثيرٍ من الاحتياجات الفعلية، (باستثناء الأسماك واللحوم الحمراء والبيض والألبان)، بل هو أقل بكثيرٍ من إمكاناته المتاحة، على الرغم من قلة سكانه مقارنةً بدولٍ أخرى تساويه أو تقل عنه في المساحة، أو تتفوق عليه في عدد السكان.

وأكدت دراسةً حديثةً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أبريل 2008) أن الفرد في الدول النامية - من بينها الدول العربية الفقيرة - ينفق من 50 - 80% من دخله في الطعام، بينما ينفق الأوروبي والأميركي من 10 - 20% فقط.

وأبان الكاتب أن هناك عشرة تحدياتٍ رئيسيةٍ تطرحُ نفسها بشدةٍ على الأمة العربية، والتي إن لم تُعالَجْ كلها أو معظمها، فلن يكون هنالك أملٌ في تحقيق اكتفاءٍ ذاتيٍّ أو أمنٍ غذائيٍّ أو جذبٍ لأي رؤوس أموالٍ عربيةٍ أو أجنبيةٍ للاستثمار لتحقيق الأمن الغذائي المفقود. ويشير إلى أن خطورة ذلك بالنسبة للأمن الغذائي العربي واضحةٌ جداً، في مجال الأعداد الكبيرة التي تأكلُ ولا تعملُ، بحكم نقشي ظاهرة الأسر الممتدة، والتكافل الذي يصلُ أحياناً حد الاتكالية السلبية، وفي الوقت الذي تستقبل فيه البلدان العربية أكثر من 10 ملايين عاملٍ أجنبي، معظمهم من الدول الآسيوية، على الرغم من تزايد أعداد العاطلين العرب.

كما يوضح الكاتب أن التجارة العربية البينية، مازالت ضعيفةً جداً لم تتعد نسبة 11.2% من جملة الصادرات والواردات السلعية. وهذا موقفٌ معيبٌ و يُشكّلُ عائقاً أمام تحقيق أهداف أي أمنٍ غذائيٍّ عربيٍّ مستدام، ويصب في مصلحة رهن طعام الأمة وغذائها بنسبة تفوق الـ 90% في أيدي الأجانب.

ويوضح الكاتب أن بعض الأنظمة العربية، ارتكبت الكثير من الأخطاء البيئية، التي أدت في بعض الأحيان إلى انتشار ظاهرة التصحر والجفاف. فوجدت بعض الدول نفسها في حالة انحدارٍ نحو هاوية نقص الغذاء، وتَقشّي ظاهرة المجاعات، واستجداء الطعام، حتى أخذت بعض القوى الدولية تَسَحَّرُ، ولسان حالها يقول: (دعوهم يجوعون، وساعتها سيأتون إلينا منكسرين، يستجدون طعامنا ومعوناتنا، وساعتها سنعرف كيف نتصرف معهم لتحقيق مصالحنا).

يقول الكاتب إنه لحل أي مشكلةٍ لا بد أولاً من الاعتراف بوجودها، فالأمة العربية ممثلةً في جامعتها العربية، والعديد من مراكز البحوث على امتداد الوطن العربي، بدأت تشعر بخطورة وأبعاد أزمة الغذاء، في وقتٍ متأخرٍ نسبياً وذلك في حدود العقود الثلاثة الماضية، على رغم أن المشكلة كانت ماثلةً للعيان، ولفقت نظر منظمة الأغذية والزراعة العالمية منذ وقتٍ مبكرٍ جداً، مما دفع الجامعة العربية لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتسليط الضوء على المشكلة، ومحاولة استنباط الحلول لها.

ويوضح أنه في بداية الثمانينيات من القرن الماضي تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمشروع ضخم لتحقيق الأمن الغذائي العربي، يغطي فترة عشرين عاماً (1980 - 2000)، ويشمل تنفيذ 153 مشروعاً لم ينفذ منها، للأسف، أي مشروع كما صرح بذلك الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وترى الدراسة التي نشرها الكاتب عوض، أنه لا بد للعرب من التضامن، لحل مشكلة الارتفاع المخيف في أسعار السلع الغذائية، في العالم التي وصلت في السنوات (2005 - 2008) إلى حد الكارثة، التي تهدد معظم البشرية بمستويات غير مسبوقه من الفقر والجوع والهلاك، بتفعيل ما لديهم من منظمات وآليات وفوائض نفطية وغير نفطية، ودفعها للاستثمار المنتج في المكان المناسب والوقت المناسب.

ويعيب الكاتب توجّه دول الخليج العربي - الذي يرجو أن يكون مؤقتاً - للاستثمار في زراعة الأرز والقمح في دول جنوب شرق آسيا وأواسط آسيا، بدلاً من التوجه إلى مصر التي نجحت في زراعته والاكتفاء الذاتي منه بل وحتى تصديره. لكن على الرغم من ذلك، يوضح أن هناك دولاً خليجية أبدت في الآونة الأخيرة رغبة عظيمة في الاستثمار الغذائي في السودان.

وعن السيناريوهات المطروحة عن الاكتفاء الذاتي من الغذاء ينقل الكاتب عن دراسة لمصطفى خلاف أنه بحلول العام 2015 ستبلغ جملة المساحات المستصلحة والمزروعة في الوطن العربي، نحو 7 ملايين هكتار تزداد إلى نحو 14 مليون هكتار العام 2025. وتقول تلك الدراسة إن الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والمقدرة بنحو 35 - 45 مليون هكتار تشكل أهم مجالات التوسع الزراعي الأفقي في الوطن العربي. كما يوجد لدى عددٍ محدودٍ من الدول العربية الأخرى بعض المساحات الصالحة إذا توافرت لها المياه المناسبة، مثل مصر والعراق والسعودية بمساحة تتراوح بين 1 - 2 مليون هكتار في كلٍ منها، تليها سوريا والصومال والجزائر والمغرب.

ويؤكد الكاتب عوض أن السودان بلدٌ كبيرٌ المساحة، ويذخر بموارد طبيعية وثروة حيوانية وزراعية ضخمة، ومناخاتٍ متنوعة، ومياهٍ ربي، وأمطارٍ غزيرة، لا مثل لها في أي دولة عربية أخرى، وبإمكانه توفير الغذاء للعالم العربي لو توافرت له شروطٌ معينة، ولكن بعض الأوساط الزراعية والاقتصادية داخل وخارج الوطن العربي، والملمة ببواطن الأمور، ومشاكل الإنتاج الزراعي في هذا البلد الشاسع والواعد ترى أنه يفتقر إلى الاستقرار السياسي والأمني، والبنيات التحتية القوية المطلوبة لجعله سلة غذاء العالم العربي، وتحكمه ترسانة من العقبات اللوجستية والقوانين البيروقراطية التي تقف حَجْرَ عثرة، ليس فقط أمام الاستثمار العربي والأجنبي، بل حتى أمام الاستثمار المحلي لجعل السودان سلة غذاء نفسه وإطعام شعبه، ناهيك عن إطعام إحدى وعشرين دولةً عربيةً أخرى.

الحق لا بد أن يقال دون تحاملٍ على أحدٍ ودون توجيه أصابع الاتهام لدولةٍ أو حكومةٍ بعينها، فهذه الأشياء المفقّدة ليست خاصةً في السودان وحده، بل تعاني منها معظم الدول العربية، وتتمثل أساساً في انعدام الإرادة السياسية الفاعلة والشفافية، وحرية الحركة، واستشراء الفساد المالي والإداري داخل أي مشروعٍ استثماري.

ويضيف الكاتب أن السودان كشف في العام 2008 عن برنامجٍ بعنوان (النهضة الزراعية)، مدعوم من الحكومة عن طريق توفير المعدات والآليات الزراعية، بمبلغ 30 مليون جنيه سوداني، وبذور القمح بـ 10 ملايين دولار أميركي، ودعم القطاع البستاني في حدود 40 ألف دولار أميركي، وخلق شركاتٍ استراتيجيةٍ كبرى، وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية، والتركيز على رفع كفاءة القطاع التقليدي للثروة الحيوانية، وخاصة الخدمات الأساسية.

ولا علاج لمشكلة تملك الأراضي الزراعية في السودان إلا بالنص صراحةً، في قانون الاستثمار على عدم جواز بيع أراضي الدولة، أو القبائل، أو الأفراد، للأجانب. وتشجيع هذه الجهات على المساهمة في الاستثمار بما يملكون من أرض في الشراكات الإنتاجية والشركات المساهمة، مع المستثمرين الأجانب (عرباً وغير عرب). فحزة وكرامة أي أمة تقاس باحتفاظها بملكية أراضيها.

وتجاوباً مع التيار الأممي والإقليمي الذي يشجع الشراكات، فلن يتم لهم ذلك إلا بالإدارة الموحدة والعزم الأكيد والثقة المتبادلة، إلى جانب وضع التوجهات الرئيسية لاستراتيجية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) موضع التنفيذ، والتي ناشدت في بعض توجهاتها المهمة لاستغلال الموارد الزراعية العربية من منظورٍ تكاملي، والاستثمار الزراعي المشترك، والتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية، وتنسيق المواقف العربية، وتنشيط دور القطاع الخاص العربي وتشجيعه، على إقامة المشروعات المشتركة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي، ومشاركة المجتمع المدني.

كل هذه المعطيات تدل على، - كما قال روبرت زوليك في وصاياه العشرة - ، أن أزمة الغذاء العالمي هي من صنع البشر، وربما تكون مفتعلةً تماماً. وأياً كانت الحقيقة فلا بد للأمة العربية وقادتها أن يعوا الدرس، ويتعلموا من أخطائهم من تداعيات كارثة نقص الغذاء قبل فوات الأوان، وألا يرهنوا طعامهم لدى الغير مهما كان هذا الغير، ويجعلونه عرضةً لتقلبات ومغامرات السوق، ويورصات المحاصيل التي تسيطر عليها حفنة من أباطرة الطعام في العالم الذين لا يعرفون الرحمة وتحركهم شهوة الربح الفاحش دون وازعٍ من ضمير.

ونستنتج من هذه الاتهامات الخطيرة، التي أوردتها المنظمة غير الحكومية (لجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث)، بأن هنالك أجندةً دوليةً خفية، تهدف إلى حرمان الدول الفقيرة من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وجعلها تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي، على استيراد ما تحتاجه من سلعٍ غذائية، من الدول الكبرى المحتكرة لإنتاجها. وهي السياسة التي ظهرت تداعياتها، خلال أزمة غلاء أسعار السلع الغذائية الأخيرة على نطاق العالم. وكأن وصايا زوليك العشر جاءت تعبيراً عن الشعور بالذنب. إن إجمالي مساحة المشاريع الزراعية الاستثمارية العربية والمشاركة المزروعة في ولايات السودان المختلفة، حتى العام 2010 تبلغ 1829.749 ألف فدان. وأن الدول العربية المساهمة في تلك المشاريع هي السعودية، الإمارات، مصر، الأردن، المغرب، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

إن الاستثمارات الخليجية تندفق الآن إلى السودان لاستصلاح واستزراع الأراضي بمختلف المحاصيل الأساسية، وخاصةً القمح والذرة والأعلاف الحيوانية. أن السودان يحتضن الآن استثماراتٍ زراعيةٍ سعوديةً على مساحة 250 ألف فدان في ولاية نهر النيل، مشيراً إلى أن بعض هذه المساحات بدأت الإنتاج فعلاً في حين يتم استكمال الإجراءات الإدارية لبقية المشاريع. إن الاستثمارات الإماراتية هي الأكبر في السودان، حيث تتم على مساحة 900 ألف فدان في عدة ولايات، وأهمها هو مشروع زايد الخير على مساحة 40 ألف فدان في ولاية الجزيرة، حيث يتم زراعة القمح والذرة الشامية وبعض الأعلاف، مشيراً إلى أن شركة الروابي الإماراتية تعمل في إنتاج الأعلاف أيضاً في شمال السودان بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

بينما وقع مستثمرون كويتيون من القطاع الخاص اتفاقاً لاستزراع 40 ألف فدان في ولاية النيل الأبيض، كما أن مستثمرين قطريين تقدموا بطلباتٍ لتملكٍ أراضٍ ويقومون الآن باستكمال الإجراءات!!!، وهناك توجهاتٍ مماثلةً لمستثمرين ليبيين ويمينيين، وفي الوقت نفسه هناك استثمارات زراعية أردنية على مساحة 150 ألف فدان، وقد

بدأ بعضها الإنتاج الفعلي في ولاية نهر النيل، بخلاف مشروعات التكامل الزراعي بين مصر والسودان، والتي تمتد على مساحة آلاف الأفدنة.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو واضحاً أن حجم الاستثمار العربي الحكومي والخاص في مجال الأمن الغذائي في السودان لم يَزْتَقِ للطموح ولا يسد حاجة الأسواق العربية. الحكومة الحالية في الخرطوم اتخذت الكثير من الخطوات الإيجابية لجذب الاستثمارات: فقد شقت شبكة طرقٍ ربطت كل مناطق الإنتاج بالمدن والمطارات وموانئ التصدير، كما أقامت سد مروي الذي وفر طاقةً كهربائيةً ومخزوناً مائياً سيساهم في زراعة مساحاتٍ شاسعةٍ في الولاية الشمالية، وأكملت تشييد مطار حديث في مروي ليقابل حركة الصادر والوارد، والمنطقة موعودةً لإقامة مشاريع تصنيع غذائي كبيرة قد تكون صمام الأمان للوطن العربي إذا أحسن استغلالها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن صناديق التمويل العربية ساهمت بقدرٍ كبيرٍ من رأس مال مشروع سد مروي إلى جانب الصين وحكومة السودان، وعليه فمن المتوقع كخطوةٍ لاحقةٍ مواصلة الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي في نفس المنطقة. كما يجب استغلال عوائد النفط لدعم وتطوير قطاع الأمن الغذائي والتقليل من تكلفة الإنتاج حتى ننتج سلعاً تنافس من حيث الأسعار في الأسواق العالمية.

لكن هناك بعض العقبات مازالت تَقِفُ حَجْرَ عَثْرَةٍ في طريق إقناع المستثمر العربي وخاصة القطاع الخاص في الاتجاه نحو السودان، منها أسباب سياسية (أزمة دارفور، النزاعات القبلية والجهوية). وإلى جانب ذلك تحتاج البلاد كما أوضح عوض إلى إقامة جهاز استثمارٍ شفافٍ يتبع لرئاسة الجمهورية يضع حداً لعمليات الفساد المالي والإداري الذي صار يُشكِّلُ عامل صدِّ وإبعادٍ للمستثمرين الذين وقعوا في شرك بعض الموظفين الذين أرهقوهم بالرشى وتعقيد الإجراءات الإدارية.

☞ مشاركة من: صحيفة الوسط البحرينية - العدد 2854 - الأربعاء 30 يونيو 2010م الموافق 17 رجب 1431هـ.